

Distr.: General
13 February 2018
Arabic
Original: English



رسالتان متطابقتان مؤرختان ٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالتين متطابقتين موجهتين إلى
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، رداً على الادعاءات الأمريكية بما يتصل بعمل آلية التحقيق المشتركة
وبعثات تقصي الحقائق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في
سورية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري
السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

رسالة اللجنة الوطنية لتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية رداً على الادعاءات الأمريكية بما يتصل بعمل آلية التحقيق المشتركة وبعثات تقصي الحقائق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية

رداً على التشويه المتعمد للحقائق الوارد في رسالة المندوبة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة المؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام S/2018/35 وما جاء فيها من ادعاءات واتهامات لسورية بما يتصل بعمل آلية التحقيق المشتركة وبعثات تقصي الحقائق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، نتشرف بأن نودعكم رد اللجنة الوطنية السورية لتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية على ما جاء في الرسالة المذكورة أعلاه، والذي قمنا بإعداده بغرض تقويم محاولات حرف الحقيقة عن مسارها، وإعادة الحقائق إلى نصابها بعد ما اعتراها من تشويه وتزييف في الورقة غير الرسمية المقدمة من قبل وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا المجال يؤسفنا القول بأن الادعاءات التي وردت في الرسالة الأمريكية والتي اعتمدت التضليل بشكل مُمنهج أساءت من حيث لا تدري إلى العلماء والخبراء الأمريكيين أنفسهم لما ساقته الرسالة الأمريكية من استنتاجات مُجافية لأبسط البديهيّات العلمية، قبل أن تُسيء إلى سورية، لا سيما وأن الادعاءات الأمريكية المذكورة في الورقة غير الرسمية الأمريكية بُنيت على عامل وحيد، ألا وهو التحريض بأي شكل ضد الجمهورية العربية السورية حتى وإن كان ذلك على حساب المنطق والحقيقة العلمية التي لا يمكن التلاعب بها، وجاءت في سياق الدفاع عن آلية التحقيق المشتركة التي ثبت للكثيرين أنها لم تكن موضوعية ولا علمية ولا مستقلة في تقاريرها المختلفة بما في ذلك تقريرها السابع الذي وضعه مُعدوه خدمةً لأجندات سياسية لدول معروفة بعدائها لسورية وتبنيها للمجموعات الإرهابية المسلحة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى كفرنسا اللتين اعتادتتا على تسخير مثل هذه الآليات لخدمة مصالحهما السياسية الضيقة على حساب مصير شعوب وقضايا أساسية.

وفيما يلي رد اللجنة الوطنية على الادعاءات الواردة في الورقة غير الرسمية الأمريكية المشار إليها

أعلاه:

أولاً: وجود مادة الهيكسامين في تحليل عينات السارين المأخوذة من خان شيخون لا يعني حتماً أن السارين سوري، خاصة في ظروف المحاولات المقصودة لاثام سورية، حيث يمكن لمن يرغب في تحضير السارين بطريقة مشابهة للطريقة السورية إضافة الهيكسامين لها للإشارة إلى أنه سارين سوري، علماً أن الهيكسامين مادة متوفرة في السوق المفتوح وغير محظورة ويمكن الحصول عليها بسهولة وإضافتها للسارين المحضّر.

وكانت سورية قد قدمت رسمياً للمنظمة طريقة تحضير السارين، ومن الممكن جداً أن طريقة التحضير قد تم تسريبها للجماعات الإرهابية، خاصةً وأنه توجد حوادث خرق السرية في المنظمة ووفق تحقيقات المنظمة نفسها.

أما فيما يتعلق بتطابق نتائج تحليل عينات السارين من المخزون السوري المأخوذة من قبل المنظمة عام ٢٠١٤، تُفيد بأن المخزون السوري لا يتضمن مادة السارين وإنما يقتصر فقط على مادة الـ DF المرخلة خارج القطر، والجدير بالذكر أن الجانب السوري طلب مراراً من المنظمة تقريراً حول نتائج تحليل عينات الـ DF المرخلة ونتائج تحليل الـ DF التي أجرت آلية التحقيق تقريرها النهائي عليه ولم تنلق بخصوص ذلك أي رد، وبالنتيجة يكفي لإنتاج السارين إحضار كمية من مادة الـ DF وخلطها مع الكحول الإيزوبروبيلي بكل بساطة لإنتاج السارين، أما ما يتعلق بالشواهد التي تم تحديدها بتقرير الآلية فيمكن أن تتواجد لدى إنتاج الـ DF بطريقة مغايرة لإنتاجه بالطريقة السورية، وعلى سبيل المثال:

طريقة استخدام يود "الميتيل" مع "ثري ميتيل فوسفيت" أو "ثري إيزوبروبيل فوسفيت" ومن ثم الكلورة "بالتيونيل"، أي أن الشواهد الموجودة والتي حددها تقرير التحليل ليست مقتصرة على مخزونات الجمهورية العربية السورية على عكس ما ذكره السيد "موليه" بأن هذه الشواهد هي بصمة للمخزون السوري.

وعند مناقشة الترسانة الكيميائية اللببية، دُكر أن كمية كبيرة منها قد تبخرت دون أي وثيقة أو دليل مادي، ومع ذلك قبلت الدول الغربية بهذا الادعاء، فكيف نستطيع تأكيد أن هذه الكمية لم يتم تهريبها للإرهابيين الذين ثبت لدى الأمم المتحدة امتلاكهم واستخدامهم للأسلحة الكيميائية. في الوقت ذاته ترفض المنظمة قبول انسكاب مادة DF نتيجة حادثة تسرب من حاويتين.

ثانياً: الادعاء الأمريكي برفض الحكومة السورية منح إمكانية الوصول الفوري للموقع، واستخدام بعثة تقصي الحقائق منهجية المقابلات مع الشهود في مكان آمن بدلاً من ذلك.

الملاحظات:

إن هذا الادعاء محض افتراء لأن سورية كانت أول من طلب من المنظمة زيارة مطار الشعيرات، إضافة إلى مكان الحادث والمباشرة بالتحقيق فيها، وقدمت ضمانات بإتاحة الوصول الآمن إلى آخر نقطة عسكرية الأقرب إلى بلدة خان شيخون، لأنها تؤمن أن من مصلحتها كشف الملابس المحيطة بهذه الحادثة، وقد جوبه طلبها بالتميع والتأجيل، مع العلم أيضاً بأنه تم تقديم ضمانات من قبل الخائن "رياض حجاب" للوصول الآمن لبلدة "خان شيخون". كما يفترض أنه من المنطقي ومن مصلحة المجموعات الإرهابية المسلحة تيسير وصول البعثة الآمن إلى مكان الإصابات المزعوم وليس عرقلة.

إن وجود مادة السارين في العينات التي أخذتها دمشق وقدمتها للمنظمة لا يمكن أن يعتبر دليلاً على أن الجيش السوري هو الذي قام باستخدامه، وهذا ما تم تفسيره في البند الأول.

قامت الحكومة الأمريكية بقصف قاعدة الشعيرات بزعم أنها القاعدة التي انطلقت منها الطائرة التي قصفت خان شيخون وذلك قبل إجراء أي تحقيق في ذلك، ولذلك كان من الضروري جداً زيارة القاعدة وأخذ عينات لبيان هل القاعدة استخدمت فعلاً في هذه العملية؟

ولدى زيارة القاعدة في مرحلة متأخرة قامت الآلية بمقابلة بعض المسؤولين فيها دون اللجوء إلى أخذ عينات، وتفسير ذلك أن أي عينات تُؤخذ من القاعدة ستثبت عدم وجود آثار من السارين فيها، الأمر الذي سيدحض كافة الادعاءات الأمريكية المفبركة التي ساقتها الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير

عدوانها على قاعدة الشعيرات الجوية. وهنا نشير إلى أن سورية كانت تُلح بصورة دائمة على زيارة الآلية لخان شيخون والقاعدة الجوية، وكانت الآلية تتحجج بالأسباب الأمنية.

إن زيارة موقع الحدث كان مهماً جداً لتحديد آلية التفجير والانتشار ومنطقة الإصابات. كل هذه العوامل مهمة لتحديد سبب الحادثة، والآلية لم تأخذ بعين الاعتبار كل هذه العوامل المفروض اعتمادها بأي تحقيق علمي مبني على حقائق وقرائن، مع أن الجانب السوري لديه أدلة واستنتاجات تم الحصول عليها من موقع الحدث (الحفرة).

زعم الجانب الأمريكي بأن (بعثة تقصي الحقائق لم تجر تحقيقات بشأن مطار الشعيرات لأنه لم يكن له صلة مباشرة بمسألة التأكد مما إذا كان الاستخدام قد حدث): إن هذا المبرر غير مقبول لأن الجانب الأمريكي استخدم الادعاء لقصف المطار ولا يمكن استخدام نفس الحجة بمجالين متناقضين لأن نفس الحجة استخدمت لقصف مطار الشعيرات.

ثالثاً: إن القضية الأهم في موضوع خان شيخون هي: "ليس هل استخدم السارين أم لم يستخدم، وإنما من استخدمه وكيف استخدم". وتشير كافة الدلائل العلمية المتعلقة بالحفرة وشكلها واتجاه الريح ومنطقة الإصابات المزعومة إلى أن الحفرة مفتعلة وليست ناتجة عن قذيفة جوية:

- إن شكل الحفرة وعمقها وعدم وجود زاوية سقوط القذيفة الجوية المزعومة يدل على أن الحفرة ليست ناجمة عن قذيفة جوية. إن سقوط مقذوف جوي بوزن ١٠٠-٢٥٠ كغ من ارتفاع ٣-٤ كم وبسرعة تماثل سرعة الطائرة سيسبب حفرة بشكل آخر حتى ولو لم تنفجر.
- بقايا المقذوف الجوي: الذيل والمقدمة، لم تكن موجودة مع أنه من مصلحة المدعي الاحتفاظ بما لتثبيت ادعائه.
- تقرر جميع نشرات الأحوال الجوية المعتمدة أن الريح كان في زمن وقوع الحادثة يتجه من الغرب/جنوب غرب إلى الشرق/شمال شرق. بينما كانت منطقة الإصابات المزعومة هي غرب الحفرة المزعومة وليس شرقها. فلماذا لم تتساءل الآلية وغيرها عن سبب الإصابات التي تقع عكس اتجاه الريح ولم يخطر لها أنه ربما يكون هناك سبب آخر للإصابات وأن الحفرة تم إحداثها للتغطية على السبب الحقيقي.
- تشير خرائط الطيران لذلك اليوم بأن الطائرات السورية كانت على بعد مسافة بعيدة عن موقع الحدث. بهذه المسافة وخط الطيران المتجه من الجنوب إلى الشمال، وكل ذلك موثق بخطوط الطيران العالمية والمحلية، لا يمكن للطائرة أن تقصف هدفاً على بعد أكثر من ٥ كم لأنها بعيدة عن الهدف المزعوم وخط سيرها لا يتماشى مع تموضع الهدف.
- إن أهم عامل في التحقيق هو وجود الأدلة المادية والعينات التي تثبت حادثة ما وظروفها.
- سلسلة حفظ الأدلة تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من سلسلة التحقيق القضائية.
- عدم موثوقية حفظ الأدلة يُشكك في مصداقية العينات والأدلة.
- من الملاحظ أن سلسلة حفظ الأدلة لم يتم احترامها من قبل الآلية، وسُلمت لها في دولة مجاورة، ولم يتم اتباع قواعد حفظ الأدلة من حيث تأكيد المصدر وزمن وطريق النقل.

- من البديهي أن يتم جمع الأدلة من قبل الآلية المكلفة بالتحقيق، أما تسليمها إلى الآلية من قبل طرف إرهابي ينتمي إلى جبهة النصرة فهذا يُشكك حتماً في مدى مصداقيتها.
- إن سلسلة حفظ الأدلة والشهود المقدمين والعينات تم تقديمها من مجموعة إرهابية تنتمي إلى جبهة النصرة وبعيداً عن مسرح الحدث.

رابعاً: رغبة من الحكومة السورية بضرورة كشف الجناة الحقيقيين قامت بظروف استثنائية بالحصول على عينات من موقع الحادث، وتم تحليلها وقدمت نتائج التحليل للنتائج كما هي إلى الآلية ورغم وجود هيكلامين ونواتج تفكك الزارين فيها، وذلك ما هو إلا دليل قاطع على المصادقية والشفافية للحكومة السورية وعدم ضلوعها بالحادث، ويكفي لإنتاج غاز السارين إحضار كمية من مادة الـ DF وخلطها مع الكحول "الإيزوبروبيلي" بكل بساطة لإنتاج "السارين". أما ما يتعلق بالشوائب التي تم تحديدها بتقرير الآلية فيمكن أن تتواجد لدى إنتاج الـ DF بطريقة مغايرة لإنتاجه بالطريقة السورية، وعلى سبيل المثال: طريقة استخدام يود "الميتيل" مع "ثري ميتيل فوسفيت" أو "ثري إيزوبروبيل فوسفيت" ومن ثم الكلورة "بالتيونيل"، أي أن الشوائب الموجودة والتي حددها تقرير التحليل ليست مقتصره على مخزونات الجمهورية العربية السورية.

خامساً: الادعاء باعتماد منهج علمي في التحريات التي أجرتها الآلية، واعتمادها فعلاً على هكذا منهج برصانة ودقة، أمران مختلفان، وقد فتحت الآلية على نفسها أبواباً واسعة للطعن في المنهجية والتحليل والمعطيات ودقة الاستنتاجات، وقد تم ويتم تسليط الضوء على العديد منها من قبل خبراء ومختصين يمكن الاستناد إلى مصداقيتهم في المنهجية والتحليل والتقييم بقدر أكبر بكثير مما لمسناه في تقرير هذه الآلية. فهناك العديد من الخبراء من دول مختلفة بما فيها دول غربية مثل أمريكا وبريطانيا قد كشفوا في تقارير ودراسات منشورة زيف الادعاءات والاستنتاجات كتلك التي صدرت في تقرير الآلية. وعلى وجه الخصوص فإن بعض هؤلاء الخبراء قد استخدم منهجيات علمية أكثر صرامة من تلك التي اعتمدها الآلية، مستندين في ذلك إلى نظريات ومنهجيات الاحتمالات والافتراضات حيث فندوا من خلالها العديد من القضايا المرتبطة بالشواهد نفسها التي استندت إليها الآلية، وتوصلوا إلى استنتاجات مغايرة تماماً لما توصلت إليه الآلية، الأمر الذي يؤكد عدم مهنية عمل الآلية وبالتالي بطلان الاستنتاجات التي توصلت إليها بدرجة "ثقة" وفق ادعائها، وصواب الطعن بها وبمسار التحري والتحليل وكل ما نتج عنه من أحكام واهية. من ناحية أخرى، وفي حالة على درجة الأهمية والحساسية والخطورة كهذه يجب الاستناد إلى اليقين والوصول إلى جواب حاسم على التساؤلات المطروحة بدلاً من الاكتفاء بالشك والتقدير.

سادساً: إن قرار الخبراء خاطئ جداً حول أن الحفرة تتسق مع تأثير جسم كبير نسبياً ويسير بسرعة عالية، فإن كان ذلك فستكون الحفرة مخروطية الشكل وعميقة أكثر، والتربة مقلوبة الجانب وشكل الحواف للزفت مختلف في هذه الحالة، والحطام والمناطق المحيطة المباشرة قد تنجم عن قنبلة غير موجهة وقنبلة موجهة أيضاً، أما الشظايا فتندفع بسرعة، ولكن مقدمة وذيل القنبلة وأجزاء منها الخاص بها يتوجب وجودهم بجانب الحفرة، ولكن اللجنة لم تتطرق لذلك. بالإضافة إلى أن الخبراء قاموا بدراسة شظايا الذخائر التي لوحظت في الحفرة، حسب ما قاله السيد "موليه"، ولكنه لم يذكر لماذا لم يتم تسليمهم الشظايا نفسها للقيام بتحليلها، ولماذا لم يتم الأخذ بما ورد في تقريرنا من ملاحظات حول الشظية المزعومة. وعند استخدام منظومة جوية كيميائية يجب العثور في مكان سقوطها على آلية الذيل

والخلط وإن كان على بعد ٣٠٠ م كما افترض السيد "موليه"، فأين هي هذه البقايا؟ وهذا ما لم تبرز الآلية الأسباب لعدم وجودها. وهنا لا بد من السؤال: كيف توصلوا للاستنتاج بأن القطعة الكبيرة هي جزء من غلاف قنبلة جوية يتراوح قطرها ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ مم، وهذا استنتاج غير وارد وخاطيء، ونتوقع أنه جزء من أنبوب قطره صغير نسبياً وليس بهذا القدر.

وحول حادثة ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧ (اللطامنة)، وبمقارنة تقرير نتائج تحليل العينات المأخوذة من قرية اللطامنة، نلاحظ بأن التقرير الأول يشير إلى وجود مادة السارين وتفككها ولم يشير إلى المركبات الإضافية: (DIPF- DIPP-HEP-IPPF-TPP).

أما التقرير الثاني فهو مسيس وتم إضافة لنتائج التحليل (المركبات الإضافية والشوائب) ليوأكب هذا التقرير تقرير عينات خان شيخون، واتهام الحكومة السورية باستخدام السارين المصنع حسب الطريقة السورية، حسب رأيهم، الأمر الذي يوضح التناقض بين التقريرين.

سابعاً: الانتصارات على الأرض بالنسبة للجيش العربي السوري لا توجه إلى استخدام سلاح يسيء لسمعة سوريا وللعيش نفسه، واستخدام هذا السلاح ضد الأطفال والمواطنين هو من قبل المسلحين أنفسهم لغاياتهم الشخصية والمعروفة، وليس عندما يكون في حالة تقدم وانتصارات متتالية، فهنا لا بد من الإجابة على سؤال من هو المستفيد من هكذا عمل حتى تتضح الصورة لدى المحققين، ولتحديد مسار عملهم.

تأمل الجمهورية العربية السورية أن تكون قد قدمت التوضيحات العلمية اللازمة رغبة منها في تصويب الادعاءات المضللة التي جاءت في الرسالة الأمريكية وإعادة للتأكيد على أن سورية لم ولن تستخدم المواد الكيميائية السامة ضد شعبها، ولا في أشد المعارك التي خاضتها ضد أعدائها الإرهابيين والقتلة، انطلاقاً من إيمانها بأنه لا يمكن تبرير استخدام مثل هذه الأسلحة في أي زمان أو ظرف أو مكان، وبخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية غير مؤهلة أخلاقياً لتناول التزام دول أخرى باتفاقيات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في الوقت الذي أصدرت فيه مؤخراً استراتيجية نووية جديدة أعادت فيها التأكيد على تعزيز سياسة الردع النووي خلافاً لكل المواثيق والأعراف الدولية وبما يهدد بفناء البشرية.

(توقيع) فيصل المقداد

نائب وزير الخارجية والمغتربين

رئيس اللجنة الوطنية